تابع للمحور الرابع: دراسة لبعض القضايا الجيوسياسية

ثالثا: نموذج عن جيوسياسية الأقليات.

أ/ مفهوم الأقلية

كثر في السنوات الأخيرة إستعمال مصطلح" الأقليات "خاصة في إطار الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويطرح هذا المفهوم في المجتمعات اللامتجانسة أو في الدول ذات التركيبة الإجتماعية المختلفة وهي الأغلب في العالم، وتصنف الأقلية كتكوين إجتماعي كبير في الدولة لتميزها لغويا أو دينيا، وتعبر عن توجه سياسي أو لها مدلول سياسي كما ذهب إلى ذلك" عبد الوهاب الكيالي "في الموسوعة السياسية.

أما الموسوعة الأمريكية، فهي تصنفها كفئات إجتماعية تشعر بالمعاملة غير العادلة في المجتمع أو التي تعاني من التمييز والتجاهل وتدهور أوضاعها في كافة قطاعات المجتمع مثل:

-الأقلية الإسلامية في ولاية جامو وكشمير بالهند.

-الأقلية البربرية في الجزائر.

-الأقلية الإسلامية في إثيوبيا.

-الأقلية الزنجية في جنوب السودان.

كما صنفت الأقليات كحركات سياسية عرقية، من العوامل المهددة للتجانس القومي، ويعتبر هذا الأخير من أهم الخصائص المميزة للدولة القومية في العصر الحديث، وهو العامل الأساسي الذي جعلها تحتل مكان الصدارة في لائحة التنظيمات السياسية. فالأقلية باعتبارها جماعة بشرية عرقية لها قومية متميزة وذاتية ثقافية معينة، تكون في وضع غير مسيطر في المجتمع ذاته، وهي جماعة لها هوية معينة تعيش تحت سلطة جماعة قومية أخرى. فما يميز أعضاء الأقلية هو اختلافهم عن سكان الدولة التي يعيشون تحت لوائها من حيث اللغة، الديانة أو الجنس رغم اكتسابهم لجنسية هذه الدولة.

إن اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم الأقلية يرجع إلى نسبية المفهوم وديناميته، وإلى أوضاع الأقليات التي تختلف من بلد إلى آخر لأسباب عديدة، ورغم اعتماد العديد من الباحثين على المعيار الكمي (العددي) لأنه الأقرب إلى مفهوم الأقلية، فإن أي اتفاق يمكن حصوله في هذا الصدد يتعلق بهذا المعيار، باعتبار الأقلية تمثل القلة في العدد بين قوميتين في دولة واحدة. إلا أن باحثين آخرين ركزوا على المعيار السوسيولوجي، الذي يقوم على تمييز الأقليات عن بعضها إنطلاقا من فكرة أهمية الأقلية ومدى موضوعية مطالبها الإجتماعية، أما فريق ثالث فيركز على معيار الوضع السياسي لأقلية معينة في الدول. وفي عام 1985 قدمت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات بالأمم المتحدة تعريفا للأقلية

مفاده " :هي جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة، ولهم خصائص عرقية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان ويكون لهم شعو ا ر بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود إرادة جماعية في البقاء كجماعة متميزة، وهدفهم تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع وفي القانون.

ورد هذا التعريف وغيره في إطار المعاملة غير العادلة للأقليات، مثل تعريف الذي وصف الأقلية بأنها جماعة مضطهدة من طرف الأغلبية وقد أكد الواقع" "Wirth ويرث حقيقة ذلك، كالأقلية التبتية في الصين وأقلية الهنود الحمر في المكسيك، في حين نجد أقليات تمثل الفئة المسيطرة كالأقلية الصينية في ماليزيا والهنود في كينيا، وتبعا لذلك عرفها بأنها": مجموعة من الناس يعاملون معاملة غير عادلة وهم معرضون للإضطهاد ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع، وذلك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافة التي تميزهم عن باقي الجماعة ."

وفي نفس السياق، عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية الأقلية بما يلي: هي جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة ومن ثم يخضعون لبعض أنواع الإستعباد والإضطهاد والمعاملة التمييزية.

إجمالا يمكن القول أن المعايير الموضوعية المحددة لمفهوم الأقلية تتمثل فيما يلي:

-العنصر العددي، أي القلة العددية لجماعة معينة في الدولة.

-عنصر وضعية عدم السيادة أي الخضوع والإضطهاد والشعور بالتجاهل والهامشية الذي تشعر به الأقليات.

-عنصر المواطنة أو الجنسية.

-العنصر الذاتي أو النفساني، وهو يعبر عن شعور الأقليات أو وعيها المشترك بوجود روابط وخصوصيات مشتركة، ورغم دخول هذا العنصر تحت لواء علم الإجتماع وعلم الشعوب والأجناس البشرية إلا أن له تأثير قانوني، حيث تطور تحديد مفهوم الأقليات باستخدام المعايير الموضوعية والذاتية في آن واحد، فنجد أن العناصر الموضوعية تكون ضئيلة في بعض الأحيان بين الأفراد المكونين للأقلية والسكان الأصليين للدولة (مثل الهوتو والتوتسي في رواندا وبورندي) لكن هذه المجموعات تعتبر أقليات بحكم المعيار الذاتي بواسطة الشعور بالهوية المشتركة، وفي الوقت نفسه، نجد مجموعات بشرية أخرى مختلفة بدرجة كبيرة عن سكان الدولة إستنادا إلى المعايير الموضوعية لكنها لا ترغب في تكوين أقليات إستنادا إلى الذاتية، وذلك بهدف الإندماج في المجتمع والسعي إلى المعاملة مثل السكان الأصليين للدولة، كالأقلية اليهودية في أ وك ا رنيا فهي تسعى إلى أن تصبح أقلية عكسها في المجر. كما تجب الإشارة في هذا السياق، إلى أن الأقلية تكون مسيطرة وغير مضطهدة في مناطق أخرى من العالم، مثل اليهود في أمريكا والتوتسي في رواندا، والأقليات البيضاء في جنوب إفريقيا.

وقد صنفت الأقليات من قبل العديد من الباحثين، حسب الخصائص الذاتية، التمركز الجغرافي ودرجة السيطرة.

*فحسب الخصائص الذاتية تنقسم الأقليات إلى:

1- الأقلية السلالية: تشير إلى جماعة من الناس يمتلكون، في غالبيتهم، ملامح مشتركة متميزة بيولوجيا تحمل سمات وخصائص تنتقل بالوراثة وتتميز هذه الجماعة إستنادا إلى معايير شكلية كلون البشرة، شكل الشعر والجمجمة، الأنف، الشفتين والعيون .

2- الأقلية اللغوية: هي جماعة تميزها اللغة كمقوم أساسي عن باقي الجماعات، حيث توجد دول تسودها لغة واحدة (كاليابان)، في حين هناك دول تسودها أكثر من لغة قد تصل إلى العشرات مثل نجيريا التي تسودها أكثر من 250 لغة.

3- الأقلية الدينية: تعتبر رابطة الدين من أهم الروابط والعوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب مع اختلاف سلالاتهم، وتعرف الأقلية الدينية بأنها" :كل جماعة إثنية يمثل الدين المفهوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات الإثنية التي تشاركها المجتمع ذاته.

*وحسب التمركز الجغرافي تنقسم الأقليات إلى:

1- الأقلية المشتتة: هي الأقليات التي يتوزع أفرادها في إقليم الدولة الواحدة أو أقاليم عدة دول، ويسعى مثل هذا النوع عادة إلى تحقيق مبدأ المساواة مع بقية المجموعات مع استمتاعها بالحقوق المدنية والسياسية نفسها.

2- الأقلية المركزية: هي الأقليات المتمركزة في إقليم معين أو جهة محددة في الدولة، حيث تعتبر أغلبية في المناطق التي تتمركز بها .ومن أهم مطالبها تحقيق المساواة مما يدفعها إلى المطالبة بالإدارة الذاتية أو حتى الإنفصال مثل إقليم الباسك في إسبانيا.

* أما من حيث درجة السيطرة فنميز بين:

1- الأقلية المستضعفة: وهي الأقلية المهمشة من طرف الأغلبية في غالب الأحيان.

2- الأقلية المسيطرة: لهذه الأقليات مركز هام في المجتمع، وقد تكون في مراكز هامة في السلطة نفسها مثل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، والأقلية الصينية في ماليزيا، عكس الأقليات المستضعفة التي تعتبر أكثر حاجة إلى الحماية الدولية .ولهذا الغرض، ومحاولة لمراعاة حقوق هذه الأقليات وتحقيق مطالبها، أنشأت لجنة حقوق الإنسان، وأدخل موضوع الأقليات في عموميات نظام حقوق الإنسان الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. والذي تم تقنينه في اتفاقية صدرت عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، وهي الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

ب/ الحرب الأهلية في رواندا 1994.

شهدت رواندا العقد الأخير من القرن العشرين حرب أهلية تعد من أبشع وأعنف الحروب الأهلية التي شهدتها أفريقيا والذي راح ضحيتها العديد من الروانديين، هذه الحرب كان سببها الصراع بين الهوتو والتوتسي حيث تمثل قبيلة الهوتو الغالبية من سكان رواندا وتمثل التوتسي الأقلية، فالصراع والنزاع وغياب ثقافة التعايش من الأخر وعدم تقبل الأخر أدى لواحدة من أبشع الحروب الأهلية في تلك الفترة، حيث راح ضحية تلك الحرب قرابة المليون إنسان في رواندا هذا غير أثارها المدمرة للاقتصاد وغياب الاستقرار السياسي، لكن هذه الحرب وهذا النزاع ما هم إلا أحد صور الإرث الاستعماري، فالاستعمار في رواندا هو ما ساعد على ترسيخ الكراهية بين الهوتو والتوتسي إلى أن اندلعت تلك الحرب في رواندا والتي راح ضحيتها قرابة المليون إنسان كما سبق أن ذكرنا، فرواندا تعاقب عليها المستعمرون حيث كانت رواندا تحت سلطة الاستعمار الألماني منذ نهاية القرن التاسع عشر وانتهى الاستعمار الألماني في عام 1918م حيث بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فقدت أجزاء من أراضيها كما فقدت مستعمراتها ومن تلك المستعمرات كانت رواندا ثم وضعت رواندا بعد ذلك تحت سلطة الاحتلال البلجيكي، وأدت ممارسات الاحتلال البلجيكي للتأثير على السلام الداخلي لرواندا وتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الرواندي تحديدا الهوتو والتوتسي، فهم يعتبران المكونان الرئيسيان للمجتمع الرواندي، فرواندا تتكون من 85% من الهوتو وكان غالبيتهم يعملون بالزراعة و10% من التوتسي وكان غالبيتهم يمتلكون الأراضي ويمارسون الرعي، إضافة لمجموعة صغيرة تسمى توا.

وكانت سياسات وممارسات الاحتلال البلجيكي إحدى الأسباب غير المباشرة للحرب إذ عمل الاحتلال البلجيكي على محاباة التوتسي (الأقلية) وتفضيلهم عن الهوتو (الأغلبية)، إلى جانب ممارسة الاحتلال البلجيكي لسياسة العزل العنصري بين مكونات المجتمع الرواندي، واستخدم الاحتلال البلجيكي الأقلية (التوتسي) لقمع واستعباد أغلبية الهوتو في بداية الأمر، لكن التذمر والإستياء من قبل الهوتو جعل سياسة الاحتلال البلجيكي تتغير بعكس ما سبق حيث أخذت تحرض ضد أقلية التوتسي من خلال نشر مجموعة من المفاهيم والأفكار ضد التوتسي على سبيل المثال: (التوتسي إقطاعيين ولا يحملون أصول روندية) هذه الإزدواجية بالتعامل مع مكونات المجتمع الرواندي من قبل الاحتلال البلجيكي جعل سياسة الأخيرة قائمة على سياسة فرق تسد، مما جعل المجتمع الرواندي مهيأ للنزاع والتخاصم، فهي سياسة سلبية أدت لتعميق الخلاف بين مكونات المجتمع الرواندي مما جعله عرضه للحرب الأهلية، هذا إلى جانب نظام بطاقات الهوية التي اتبعها الاحتلال البلجيكي كأحد سياسات التمييز العنصري حيث فرض نظام لبطاقات الهوية في رواندا يتم إيضاح فيها المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الفرد في رواندا كأحد سياسات التمييز العنصري، فالاستعمار البلجيكي كان يتعمد تفضيل ومحاباة الأقلية على حساب الأغلبية حيث كانت أغلب المناصب السياسية والإدارية كانت حكرا على الأقلية (التوتسي)،

وهو ما خلق حالة من التذمر والشعور بالظلم عند الأغلبية (الهوتو) مما عمق لديهم الشعور بالكراهية ضد التوتسي والرغبة في الانتقام عند أقرب فرصة ممكنة وهو ما حدث بالفعل، ففي عام 1959م اندلعت ثورة "فلاحي الهوتو" أو "الثورة الاجتماعية" واستمرت حتى عام 1961م وهاجر نتيجة لها العديد من أبناء التوتسي للدول المجاورة مثل تنزانيا وزائير (الكونغو) ، وفي عام 1962 م نالت رواندا استقلالها وتمكن أبناء الهوتو من السيطرة على الحكم بعد الاستقلال وفي نفس الوقت كان أبناء التوتسي اللذين هاجروا للدول المجاورة لرواندا نتيجة ثورة فلاحي الهوتو ينظمون أنفسهم ويجهزون صفوفهم لاستعادة أماكنهم ومواقعهم السابقة في رواندا، وفي الفترة ما بين 1962 و1967 قام الهوتو بأعمال عنف وقتل بدافع الانتقام من التوتسي مما تسبب في موجة كبيرة أخرى من اللاجئين وبحلول الثمانينيات كان هناك ما يقارب نصف مليون رواندي قد لجأوا للدول المجاورة مثل أوغندا وتنزانيا وزائير (الكونغو). وفي نهاية الثمانينيات تم تأسيس الجبهة الوطنية الرواندية داخل أوغندا وهي حركة سياسية وعسكرية لها أهداف محددة مثل: إعادة الروانديين المنفيين إلى رواندا مرة أخرى وكذلك إعادة تشكيل الحكومة الرواندية، وكانت تلك الحركة مكونة من أبناء التوتسي المنفيين خارج رواندا تحديدا في دولة أوغندا وقامت الجبهة الوطنية الرواندية في مطلع التسعينيات بهجوم كبير على رواندا منطلقة من أوغندا بقوة تتكون من 7 ألاف مقاتل، و كان هذا الهجوم في شكل حرب عصابات وتم هذا الهجوم على شمال رواندا في 1 أكتوبر عام 1990م، وكان من أهداف الجبهة الوطنية الرواندية في ذلك الوقت الإطاحة بنظام هابياريمانا الرئيس الرواندي في ذلك الوقت، وفي البداية حقق هجوم الجبهة الرواندية نجاحا كبيرا إلا أنه لاقى الفشل في 27 أكتوبر عام 1990م وذلك بسبب المساعدات الفرنسية والبلجيكية لنظام هابياريمانا (الهوتو) واستمرت أعمال القتال إلى أن تم الإعلان عن وقف إطلاق النار عام 1992م بالتوقيع على اتفاقية أروشا التي تقضي بوقف القتال والأعمال العدائية لتبدأ مفاوضات سلام في 4 أغسطس 1993م بمدينة أروشا في تنزانيا لإنهاء الحرب والعمل على تحقيق المصالحة الرواندية، وفي 6 أبريل 1994م ليحدث ما يشعل فتيل الحرب الأهلية في روندا، وبداية واحدة من أبشع الحروب الأهلية في التاريخ السياسي المعاصر لأفريقيا ففي هذا التاريخ تم قتل كلا من رئيس رواندا (هابياريمانا) ورئيس بوروندي وذلك عن طريق إسقاط طائرتهما بصاروخ أرض جو عند اقترابهما من مطار كيغالي، وتم إلقاء اللوم على التوتسي من قبل المتطرفون في رواندا عبر الصحف والإذاعة بخصوص مقتل الرئيس الرواندي وطالبوا الهوتو في جميع أنحاء البلاد بالثأر والانتقام من التوتسي، وبعد هذا الحادث ونتيجة أيضا للتحريض بالانتقام من التوتسي بدأت أعمال القتل والعنف، حيث قامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الرئاسي بعمليات القتل والعنف ضد التوتسي، وكانت أولويات القتل للقادة السياسيين والمدنيين ونشطاء حقوق الإنسان، وكانت هناك أوامر بتصفية وذبح أي فرد من التوتسي يبدي أي نوع من المقاومة، فتم مهاجمة منازل التوتسي وإشعالها مما جعل التوتسي يهربون وقد تم قتل العديد من أبناء التوتسي

في تلك الأعمال وهم يقدرون بأكثر من 250 ألف قتيل، فكان أبناء التوتسي يتم تصفيتهم وقتلهم بعدة ذرائع منها الدعوة للاستجواب وهو ما حدث في أماكن عديدة في رواندا، وعلى الجانب الأخر بدأت الجبهة الوطنية الرواندية الرد على أعمال العنف والقتل الواقع على أبناء التوتسي، فقامت بشن هجمات مضادة لهجمات الهوتو فقد ساد العنف والعنف المضاد مما نتج عنه واحدة من أكبر المذابح في أفريقيا فقد راح ضحية تلك الحرب قرابة المليون قتيل اغلبهم من التوتسي والهوتو المعتدلين، واستمرت أعمال القتال والعنف ففي 4 يوليو 1994م تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية بزعامة بول كاغامي من السيطرة على مناطق اكثر في رواندا بدعم من الجيش الأوغندي وذلك بعد توغل قواتها في كيغالي عاصمة رواندا، لتنتهي بعد ذلك أعمال القتال والعنف في يوليو 1994م بعد تمكن الجبهة الوطنية الرواندية من السيطرة على رواندا وطرد المتطرفين وحكومتهم المؤيدة لأعمال القتال والعنف والإبادة خارج رواندا، لتنتهي تلك الحرب الأهلية مخلفة وراءها قرابة المليون قتيل إضافة لتدمير البنية التحتية في رواندا وتدمير الاقتصاد وتفشي الفقر وعدم الاستقرار السياسي، وكان هذا في ذلك تقاعس للمجتمع الدولي.